### من أبرزها التعاون مع تركيا في مجال التعليم

# «الخارجية» البرلمانية توافق على مجموعة من الاتفاقيات مع عدد من الدول

جانب من اجتماع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية أمس

وافقت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية في اجتماعها بمجلس الامة امس على مجموعة من الإتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين الكويت وعدد من الدول.

وقال مقرر اللجنة النائب الدكتور محمد الحويلة في تصريح للصحفيين ان اللجنة وافقت على مشروع قانون بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ ومشروع قانون الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية «جنيف 2015».

واضاف ان اللجنة وافقت ايضا على قانون بروتوكول مشروع تعاون بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية في مجال التعليم والتدريب لأفراد الحرس الوطني في الكويت والقيادة العامة لقوات «الجندرمة» بوزارة الداخلية في الجمهورية التركية.

وبين الحويلة ان اللجنة وافقت كذلك على مشروع قانون بشأن الاتفاقية المتعددة الأطراف الخاصة بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمعاهدات الضريبية لمنع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح اضافة الى الموافقة على مشروع قانون انضمام دولة الكويت لعضوية اتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية والنظام الأساسي الخاص به.

وذكر ان اللجنة وافقت ايضا على مشروع قانون اتفاق بين حكومة دولة الكويت وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المساعدات المتبادلة بين إدارتي الجمارك في البلدين الى جانب موافقتها على مشروع قانون بشأن انضمام دولة الكويت إلى معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس.

### ليستطيع ترتيب أوضاعه المعيشية ومراجعة استحقاقاته المالية

# البابطين يقترح إبلاغ الموظف بقرار إحالته إلى التقاعد قبل نفاذه بستة أشهر

أعلن النائب عبد الوهاب البابطين عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل البند «3» من المادة «32» من المرسوم بالقانون رقم «15» لسنة 1979 في شان الخدمة المدنية، ونصت مواده على ما يلي:

مادة اولى: يستبدل بنص البند «3» من من المادة «32» من المرسوم بالقانون رقم «15» لسنة 1979 المشار إليه النص التالي:

البند 3: الإحالة إلى التقاعد، بشرط إخطار الموظف بقرار إحالته إلى التقاعد قبل نفاذه بستة أشهر على الأقل.

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: أعد هذا الاقتراح بقانون بتعديل البند «3» من المادة «32» من المرسوم بالقانون رقم «15» لسنة 1979 في شان الخدمة المدنية والذي يقضي بان الإحالة إلى التقاعد هي احد اسباب انتهاء الخدمة المحددة على سبيل الحصر من دون إلزام الإدارة بالإعلان عن إرادتها بإحالة الموظف إلى التقاعد قبل نفاذه بمدة كافية، الأمر الذي يجعل الموظف أمام قرار مفاجئ قد يؤدي إلى تدهور حياته المعيشية نتيجة انخفاض راتبه الشهري بعد التقاعد، بحيث تلتزم الإدارة وفق هذا التعديل بإخطار الموظف بقرار إحالته إلى التقاعد قبل نفاذه بستة أشهر على الأقل لتحقيق مصلحة كل من الموظف والجهة الإدارية، إذ يضمن ذلك حق الموظف في ترتيب أوضاعه المعيشية ومراجعة استحقاقاته المالية وبدل إجازته الدورية في مهلة كافية وفق مقتضيات القرار، إلى جانب تسليم المهام الوظيفية للموظف الجديد وتدريبه وإمداده بالمهارات والمعارف المطلوبة للمنصب وحدود مسؤولياته، وهو ما يسهم في اندماجه مع بيئة العمل الجديدة بأقصى سرعة ممكنة، ويحقق المصلحة العامة.

### لمنع الانتقال العشوائي والحد من ظاهرة نقل الأصوات

# الفضالة يقترح عدم تصويت الناخب في الدائرة الجديدة إلا بعد مرور 4 سنوات من نقله

يوسف الفضالة

اعلن النائب يوسف الفضالة عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شان انتخابات أعضاء مجلس الأمة، نصت مواده على ما يلي:

مادة أولى: يستبدل بنص المادة الرابعة من القانون رقم 35 لسنة 1962 المشار إليه النص التالي:

«على كل ناخب ان يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه في الدائرة الانتخابية التي بها موطنه، وموطن الانتخاب هو المكان الذي يقيم فيه الشخص بصفة فعلية ودائمة، وعليه في حالة تعدد موطنه أن يعين الموطن الذي يريد استعمال حقوقه الانتخابية فيه ويجب على الناخب إذا غير موطنه ان يعلن التغيير كتابة إلى وزارة الداخلية لإجراء التعديل اللازم في جدول الانتخاب في المواعيد وبالإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ووفقا للنموذج الذي تصدره وزارة الداخلية ويعتبر موطنا المكان الذي يتواجد فيه الناخب إذا استحالت إقامته في موطنه الاصلي لقوة قاهرة او ظروف طارئة».

وفي حالة تغيير الموطن يجب لممارسة الانتخاب ان يكون قد مر اربع سنوات على الأقل لقيد الناخب في الدائرة الانتخابية الجديدة ويستثنى من ذلك الناخبون الذين يقيدون أسماءهم للمرة الأولى.

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على الآتي: ولأن القانون بنصه الحالي لم يتضمن قواعد حازمة لمنع الانتقال العشوائي للناخبين من دائرة إلى أخرى وللحد من ظاهرة نقل الأصوات من دائرة إلى أخرى بما يشكله من مساس بالعملية الانتخابية والمساواة بين المرشحين ونزاهة الانتخابات إذ إن الانتقال غالبا ما يكون صوريا والتسجيل في المنطقة الجديدة غير مطابق للحقيقة والعنوان الذي ادعى سكنه فيه ليس حقيقيا ويعتبر من أكثر الوسائل لتحويله كفة الانتخابات من مرشح ضد مرشح آخر، وهذا بحد ذاته يمس تكافؤ الفرص ويحد من اختيار الأكفأ لان العملية تصبح محكومة مسبقاً بعدد من تم تظليمهم.

وهذه العملية اصبحت كذلك مدخلا للمال السياسي «شراء الأصوات» الأمر الذي يقتضي مواجهته بوضع ضوابط للحد من انتقال الأصوات ولجعل النقل مقترن بالجدية وليس لغاية انتخابية.

لهذا كله فقد جاء هذا الاقتراح بقانون بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم 35 لسنة 1962 وذلك بالنص على انه إذا قيد اسم الناخب في احدى الدوائر الانتخابية، فلا يحق له التصويت في الدائرة الانتخابية الجديدة إلا بعد مرور أربع سنوات من هذا النقل على أن يمارس حقه خلال هذه الفترة في دائرته السابقة وهذا يجعل من يرغب بنقل صوته لغاية انتخابية محددة يفكر مليا بالتقييد الذي سيسببه لنفسه.

والأمر هذا لا يمنع من حق التنقل ولا ممارسة حق الانتخاب إذ إن التقييد يرد على ممارسة الانتخاب في «دائرة جديدة فقط ويبقى حقه محفوظا.

## تتمات

### المبارك: ليتكاتف

ودعم برامج الأمم المتحدة لمساعدة الدول المنكوبة وتقديم العون لشعوبها.

اضاف أن انتخاب دولة الكويت لعضوية مجلس الامن غير الدائمة للعامين 2018 – 2019، سيمكنها من تعزيز مكانتها الدولية وإظهار وجهها المشرق، وإبراز الدور الإنساني الكبير التي تقوم به من سنوات طويلة والذي امتد إلى كثير من دول العالم.

وطالب سموه المجتمع الدولي بمساندة الأمم المتحدة، باعتبارها المظلة الشرعية الوحيدة لحفظ السلام في العالم، ودعم جهودها في مجالات تعزيز التنمية ومحاربة الإرهاب ووقف نزيف الدماء الذي تشهده الكثير من المناطق، خاصة في منطقة الشرق الأوسط بسبب الحروب والاضطرابات السياسية والعمليات الإرهابية.

وأكد سموه ضرورة تكاتف دول العالم لمكافحة الإرهاب الذي تصاعد بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة، وأصبح يهدد استقرار العالم ومقدرات الدول وحياة شعوبها.

وكان في استقبال سموه لدى وصوله إلى مطار «جي اف كندي» الدولي سفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الشيخ سالم عبدالله الجابر، ومندوب دولة الكويت لدى الأمم المتحدة منصور العتيبي، وأعضاء السفارة الكويتية والمندوبية الدائمة.

### تعديل انتخابي

الاستناد إلى حكم خاص صدر في موظفي القطاع النفطي، مستغربا تعميم هذا الحكم على العاملين في القطاع الخاص.

واضاف أن» دورنا كمجلس امة هو تعزيز العمالة الوطنية في القطاع الخاص، والحفاظ عليها وعدم الانتقاص من حقوقها، وهذا ما عمل عليه المجلس بإصدار قانون نهاية الخدمة».

وبين أن « تطبيق أحكام خاصة بموظفي القطاع النفطي على موظفي القطاع الخاص أمر مستغرب»، لافتا إلى أن بعض المؤسسات المالية اتخذت مخصصات مالية لتطبيق هذا القانون إلا انها تنتظر الفرصة لتفريغ هذا القانون من محتواه.

وأكد أن هناك دورا على المسؤولين في المؤسسات المالية من خلال تطبيق القوانين التي من شأنها تعزيز العمالة الوطنية في القطاع الخاص، رافضا تعميم أحكام في غير محلها وإيجاد ثغرات لإبطال القانون.

ووجه الفضالة رسالة إلى العاملين في القطاع الخاص: « أنتم لستم وحدكم ونحن معكم، وإن حدثت محاولات لتفريغ القانون من محتواه فسنعيد تعديله حتى لا تكون هناك ثغرات ولن يستطيع أحد تفريغه من محتواه».

وأشار إلى أن المسؤولين في المؤسسات المالية يأخذون تسهيلات ممتازة، رافضا المساس بحقوق العاملين في القطاع الخاص وكذا عدم اعطائهم حقوقهم.

وأعلن انه سيتقدم وأربعة من النواب بتعديل على القانون حتى لا تكون هناك ثغرة لإبطال القانون مع إعطائه صفة الاستعجال، متمنيا أن يقر في الدور المقبل حتى يتسلم العاملون في القطاع الخاص حقوقهم العمالية كاملة.

في سياق برلماني آخر وافقت لجنة الشؤون الخارجية خلال اجتماعها أمس، على عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين الكويت وعدد من الدول، فيما واصلت بحث ملف العمالة الفلبينية في الكويت.

وقال مقرر اللجنة النائب د.محمد الحويلة إن اللجنة وافقت على مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، ومشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية «جنيف 2015».

وأوضح أن اللجنة ناقشت التقرير الخاص بالعمالة الفلبينية في الكويت، والممارسات غير القانونية لبعض الممثلين الدبلوماسيين التابعين لسفارة جمهورية الفلبين، وذلك بناء على تكليف المجلس اللجنة تحديث تقريرها بهذا الخصوص وفقًا للتطورات الأخيرة.

وأكد أن اللجنة بحثت الموضوع، بحضور كل الجهات المعنية بهذا الملف مثل وزارة الداخلية والخارجية وهيئة القوى العاملة، لوضع تصور شامل يقدم للمجلس، مبينا أن التقرير سيكون جاهزا في الأيام المقبلة تمهيدا لرفعه للمجلس لاتخاذ القرار المناسب.

ورأى أن قضية العمالة الفلبينية شهدت تعديا صارخا من قبل السفارة الفلبينية وأتى عليه الرد حاسم ورادع من قبل وزارة الخارجية الكويتية، مؤكدًا أن هذا ما نطمح بأن يتم التعامل به مع أي بلد على البلد.

وأكد أن ما قامت به السفارة الفلبينية مخالفة واضحة لاتفاقية فيينا بشأن عمل البعثات الدبلوماسية في دول العالم، والمواثيق الدولية الخاصة بهذا الشأن، مشددا على أن سجل الكويت الحقوقي والإنساني مشرف بدليل تصديق أكثر من 26 اتفاقية خاصة بحقوق الإنسان والبيئة الملائمة لعمل كل يرغب بالعمل في الكويت.

وأكد أنه لا مجال لأن يزايد أي طرف على احترام الكويت حقوق الإنسان، ولا سيما بعد أن أتى تكريم الكويت من أعلى منظمة دولية ممثلة بهيئة الأمم المتحدة بتسمية الكويت مركزًا إنسانيًا عالميًا وصاحب السمو قائدًا للإنسانية.

### الحجرف: ضرورة

إمكانيات كبيرة بمؤسساتها ومواردها البشرية والمالية وخبراتها التجارية.

أضاف أن المادة رقم 20 من دستور الكويت تؤكد ان الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق تنمية اقتصادية وزيادة الانتاج، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين في حدود القانون.

وأوضح أن دور وزارة المالية في هذا الشأن يبدأ بمشروع إعادة رسم دور الوزارة في المنظومة الحكومية، إلى دور المدير المالي الذي يوجه السياسات المالية للدولة.

ولفت الوزير الحجرف إلى أن المشروع الجديد سيحكم قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، لتتوافق مع الأنظمة المحاسبية الحديثة وجعل التقديرات المالية في الميزانية والأداء الفعلي في الحساب الختامي أكثر دقة وشفافية ومهنية.

وذكر أنه تمت صياغة القانون الجديد بالكامل ليحل محل مرسوم قانون رقم 31 لسنة 1978، الذي تجاوز عمره ال 40 عاما ليواكب التطورات الحديثة، ويضع الكثير من الجوانب التطويرية في أسس وضع الميزانية الحكومية، لتكون هناك أسس موضوعية علمية ودقيقة يتم عليها بناء الميزانية.

وقال إن القانون الجديد تم ارساله إلى مجلس الوزراء، ليكون من ضمن أولويات الحكومة في دور الانعقاد المقبل لمجلس الأمة.

وأكد أن مشروع القانون الجديد يهدف إلى تعزيز دور وزارة المالية الاستراتيجي والارشادي، للمحافظة على استدامة الموارد المالية للكويت وغرس الثقافة المحاسبية في الجهات الحكومية المعنية، عبر دعمهم بمصادر إضافية لتسهيل عملية إعداد الميزانية ومتابعة الصرف.

وأشار إلى أن القانون سيلزم الجهات الحكومية بتزويد وزارة المالية بتقرير سنوي مالي خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية، متضمنا نتائج مقاييس الأداء ومؤشرات الكفاءة والفروقات بين المصروفات والإيرادات التقديرية والفعلية مع بيان أسبابها.

وافاد بان القانون سيلزم ايضا الجهات الحكومية المعنية بتقديم دراسة جدوى والبرنامج الزمني في حال اقتراح مشاريع رأسمالية جديدة، واصدار وزارة المالية تقريرا نصف سنوي يتضمن ما تم انجازه من الأهداف والتوقعات التي أعدت على أساسها الميزانية.

وقال إن «الحكومة ملزمة بتقديم بيان إلى مجلس الأمة عن الحالة المالية للدولة مرة على الأقل، خلال كل دور من أدوار الانعقاد العادية»، موضحا أن وزير المالية يصدر القواعد اللازمة بشأن البيانات التي يجب تضمينها في البيان، ويحق له تحديد سقف أعلى للانفاق وفقا للأوضاع المالية والاقتصادية».

وأوضح أن مشروع القانون متاح على الموقع الالكتروني لوزارة المالية ليتسنى للجهات الرسمية والجهات الحكومية المعنية الاطلاع عليها وإبداء آرائهم وملاحظاتهم تمهيدا لتقديمها الى مجلس الأمة.

ويتناول مؤتمر (يوروموني – الكويت 2018) في دورته العاشرة آخر المستجدات عن رؤية (كويت جديدة 2035) مع إلقاء الضوء على استجابة القطاع المالي لخطة التنمية الحكومية.

ويشارك في المؤتمر الذي يستمر يوما واحدا نخبة من الشخصيات الاقتصادية والمالية المحلية والعالمية للتحدث حول مدى استدامة نموذج الاقتصاد الكلي وكيف يمكن للكويت أن توسع نطاق إيراداتها وتوحيد وتركيز الإنفاق وتمويل النفقات الرأسمالية والنهوض بدور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي.

### السماح للمواطنين

للمواطنين مراجعة أي مركز من المراكز الصحية، التي تقع في نطاق المحافظة التابع لها كل مواطن بعد الساعة الواحدة ظهرا، دون التقيد بالمركز التابع له في منطقته السكنية.

واضافت أن القرار يسمح للحالات الطارئة مراجعة أي مركز صحي أو مستشفى عام في جميع مناطق الكويت على مدار الساعة، حسب ما يقرره الأطباء المعالجون.

واوضحت ان القرار الثاني ينص على إعادة تشكيل المجلس التخصصي للصحة العامة، الذي يختص بمراجعة واعتماد الوصف الوظيفي للوظائف الطبية للعاملين في الادارات المشاركة في عضوية المجلس، وذلك لإبداء الرأي الفني في ترقية الأطباء وغير ذلك من الاختصاصات الأخرى.

### الملك سلمان

كل مواطن سعودي ولا يتوانى عن تقديم ما ييسر أداء مناسكهم».

وأوضح أن «خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين يوجهان دوما بتقديم أفضل الخدمات وأعلاها جودة للحجاج والمعتمرين والزوار بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 التي من بين أهم أهدافها مضاعفة أعداد الزوار والمعتمرين والحجاج، لتواصل المملكة أداء مسؤوليتها التي تفاخر بها جميعاً تجاه الحرمين الشريفين، ولتؤكد مكانتها الراسخة لدى الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها».

من جهته أكد رئيس هيئة النقل العام الرئيس العام المكلف للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية الدكتور رميح بن محمد الرميح أن هذا المشروع يعد أول قطار كهربائي سريع على مستوى المنطقة، ويبلغ طول مساره 450 كلم، بخط مزدوج يربط خمس محطات في كل من مكة المكرمة، جدة، مطار الملك عبد العزيز الدولي، مدينة الملك عبد الله الاقتصادية برابغ، والمدينة المنورة، وتبلغ السرعة التشغيلية للقطار 300 كلم/ الساعة.

وبين الدكتور الرميح أن تنفيذ هذا المشروع العملاق تم على 3 مراحل، أولها مرحلة الأعمال المدنية والأرضية وخلالها تم إنشاء 138 جسرا، و850 عبّارة، مع إزاحة 150 مليون متر مكعب من الرمال والصخور لتمهيد المسار، مشيرا إلى أنه قام بتنفيذ هذه المرحلة تحالف من الشركات الوطنية والدولية.

أما المرحلة الثانية فكانت لإنشاء 4 محطات في كل من مكة المكرمة، وجدة، والمدينة الملك عبدالله الاقتصادية والمدينة المنورة، وجاء ذلك من خلال شركات محلية وعالمية، وحرصت إدارة المشروع على تصميم المحطات بطابع معماري فريد مستلهم من الطراز المعماري الإسلامي، فيما تم إنشاء محطة القطار بمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة لتكون ضمن مشروع المطار، بينما اختصت المرحلة الثالثة ببناء الخط الحديدي، وتوريد أنظمة الإشارات والتحكم والتذاكر والاتصالات، وتصنيع القطارات، والتشغيل والصيانة لمدة 12 عاما، وذلك من خلال تحالف إسباني متخصص في القطارات السريعة.

ولفت إلى أنه لتأمين الكهرباء اللازمة لتشغيل المشروع تم إنشاء 6 محطات تغذية كهربائية على طول المسار، بما يوفر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل القطارات بأعلى سرعة، مفيدا أن الطاقة الإستيعابية لقطار الحرمين تبلغ 60 مليون مسافر سنويا، من خلال أسطول قوامه 35 قطارا، وسعة كل قطار 417 مقعدا، مجهزة بأحدث وسائل الراحة والتقنيات التي من شأنها أن تيسر على المسافر رحلته، وتعزز ثقته في النقل السككي العالي السرعة بوجه عام، وسيشهد حفل التدشين كوكبة من المسؤولين المحليين والدوليين، وطيف واسع من الشخصيات الإسلامية وصناع القرار وكبار المستثمرين وممثلي الشركات المنفذة لمشروع قطار الحرمين، إيذانا بانطلاق القطار وبدء تشغيله رسميا.

### ترامب أمام الجمعية

للتوجيه رسالة صارمة لطهران «زعماء إيران ينشرون الفوضى والموت والدمار، إنهم لا يحترمون جيرانهم أو حدودهم أو الحقوق السيادية للدول».

وقارن ترامب العلاقات الأمريكية مع إيران، بما وصفها بالعلاقات التي شهدت تحسنا مع زعيم كوريا الشمالية كيم جونج أون، الذي أشاد به ترامب لوقفه التجارب النووية والصاروخية وإعادته رفات جنود أمريكيين من الحرب الكورية في الخمسينيات.

وانتهز ترامب فرصة خطابه ليدعو إلى إصلاحات في التجارة العالمية، وشدد على أن هدفه الرئيسي هو حماية السيادة الأمريكية.

كما دعا الرئيس الأمريكي منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، إلى التوقف عن رفع أسعار النفط وانتقد الممارسات التجارية الصينية.

وهمهم بعض الزعماء والدبلوماسيين الحاضرين حين أعلن ترامب أنه حقق إنجازات كرئيس، أكبر من أي إدارة أخرى في التاريخ تقريبا.

وقال ترامب «لم أتوقع ذلك الرد، لكن لا بأس».

لكن رسالة ترامب الرئيسية كانت موجهة لإيران، وبدت كمحاولة لدق إسفين بين قيادتها وشعبها وذلك بعد أيام من هجوم على عرض عسكري في جنوب غرب إيران أودى بحياة 25 شخصا وأحدث اضطرابا في البلاد.

وفي تصريحات للصحفيين في طريقه لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة قال ترامب إنه لن يلتقي مع الإيرانيين قبل أن «يغيروا نهجهم».

ويحضر ترامب والرئيس الإيراني حسن روحاني الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال الرئيس الأمريكي «تصرفت إيران بشكل سيء للغاية... ونحن نتطلع إلى إقامة علاقة جيدة مع إيران، لكن هذا لن يحدث الآن».

وزادت الخلافات بين واشنطن وطهران منذ مايو أيار حين أعلن ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الذي أبرمته طهران مع القوى العالمية في عام 2015، وفرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية.

كان الاتفاق الذي أبرمته الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة باراك أوباما قد رفع معظم العقوبات الدولية عن إيران مقابل التزامها بالحد من برنامجها النووي.

وخلال الصيف، قال ترامب إنه مستعد للقاء الرئيس الإيراني دون شروط مسبقة للتفاوض على اتفاق جديد، وهو عرض طرحه مجددا وزير خارجيته مايك بومبيو يوم الأحد، ووجهه للزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي.